

الإسكان الحضري في محافظة الانبار وافاقه المستقبلية

أ.م. د احمد حسن عواد
كلية التربية للبنات / قسم الجغرافية

المستخلص :-

أن مشكلة البحث هي عبارة عن تساؤل مفاده (ماواقع الاسكان الحضري في مدن محافظة الانبار؟ وماهي افاقه المستقبلية؟) وقد تمت صياغة فرضيته العامة على النحو الاتي : (هناك حالة اللاتوازن بين الحاجة الى الوحدات السكنية والمتوفر منها مكانا وزمانا وكما ونوعا في مدن محافظة الانبار) وقد تحدد البحث ببعدين هما....

١-البعد الزمني:-يغطي المدة من عام (١٩٨٧- ٢٠١٠ م) كواقع حال ثم انطلق منها في حسابات افقت الى تقديرات (تنبؤات) للحالة الاسكانية حتى عام (٢٠٢٠ - ٢٠٣٠ م) ولجميع مدن المحافظة .

٢-البعد المكاني:-يشمل حضر محافظة الانبار بسكان مدنها البالغ عددها ١٧ مدينه تشمل مركز المحافظة ومراكز الاقضية والنواحي كافة على اساس تعداد (١٩٩٧ م) وماتلاه بعد ان تم الاخذ بنظر الاعتبار التغيرات الادارية التي طرات بعد تعداد ١٩٨٧ م . وقد جاء البحث بتفاصيل عن السكان الحضر وتغيرهم ،والوحدات السكنية وتغيرها،والاسر وتغيرها،وتطور الحالة السكنية وتداعياتها اضافه الى الخزين السكني وحسابه كواقع للمدة (١٩٨٧-٢٠١٠) وكقديرات اوتنبؤات للمدة (٢٠١٠-٢٠٣٠) .

وقد تطلبت مقتضيات البحث تبويبه الى عدة مباحث سبقتها مقدمه تناول المبحث الاول نمو السكان الحضر وتغيرهم وتوزيعهم المكاني على مدن المحافظة،بينما تناول المبحث الثاني واقع الاسكان الحضري الذي شمل الاسر وتغيرها والوحدات السكنية وتغيرها، ثم جاء المبحث الثالث ليتناول آفاق الاسكان الحضري الذي سلط الضوء على الحالة السكنية وتداعياتها ، وحساب الخزين السكني كواقع للمدة (١٩٨٧-٢٠١٠) وكقديرات اوتنبؤات للمدة(٢٠١٠-٢٠٣٠م) وختم البحث بجملة من النتائج وعدد من التوصيات .

وفي ضوء ذلك تم أ لتوصل الى عدة استنتاجات نذكر منها:

١- صحة فرضية البحث(هناك حالة اللاتوازن بين الحاجة الى الوحدات السكنية والمتوفر منها مكانا وزمانا وكما ونوعا في مدن محافظة الانبار)

٢-ان الحاجة الى الوحدات السكنية الحضريه ستبلغ (١٥١٦٢٤) وحدة عام (٢٠٢٠) تزداد الى ٢٠٧٩٣٥ وحدة في عام (٢٠٣٠) وان الخزين السكني من الوحدات السكنية القائمة في عام ٢٠١٠ سيصبح (٦٩٨٠٦) وحدة عام (٢٠٢٠) ويتناقص الى (٥٢٣٦٦) وحدة عام (٢٠٣٠) الامر الذي سيترتب عليه عجز إسكاني مقداره (٨١٨١٨) وحده في عام (٢٠٢٠) يزداد العدد الى ١٥٥٥٦٩ وحده في عام (٢٠٣٠) .

٣-تتقدم مدينة الرمادي اولاً و مدينة الفلوجة ثانياً مدن المحافظة من حيث كمية العجز في الوحدات السكنية في عامي (٢٠٢٠ و ٢٠٣٠) في حين جاءت مدن الوليد اولاً والنخيب ثانياً بالمراتب الأدنى من حيث العجز بينما احتلت مدن المحافظة الاخرى الفئات الوسطى بين المجموعتين المذكورتين.

٤-لاتلبي (٣٠ %) من الوحدات السكنية القائمة حالة الرضا عنها من قبل شاغليها بسبب ابتعادها عن معايير الاسكان الدولي منها والوطني .

Abstract

The problem of the research is an inquiry that (what is the position of the urban habitation in the cities of Anbar province? An what are its future horizons?). Its general hypothesis has been made as follows: (there is a state of unbalance between the need for housing units and its availability concerning time, place, quantity and quality In these cities) and the study falls into two dimensions:

- 1- Time dimension: covers the period (1987 - 2010) as a matter of fact and then it springs from it calculations that result in productions of the housing situation (2020- 2030) for all the cities of the province.
- 2- Place dimension: it includes the population of Anbar in 17 towns including the centre of the province and the centers of towns and villages according to 1997 census and what came next from calculations taking into consideration the administrative changes after 1987 census.

The study of the paper has been divided into several sections preceded by an introduction. The first section deals with population growth in urban places and their change and locative distribution on the cities of the province. The second section tackles the reality of the urban housing which includes changes in families and housing units. Then the third section handles the urban housing which sheds light on the housing situation and its consequences, and housing storage calculations. In the period from (1987) to (2010) and as predictions and estimations to the period 2010 to 2030. the paper is concluded with a some conclusions and recommendations. In the light of the above mentioned the study arrives at several conclusions of them :

- 1- The validity of the study hypothesis which says that there is a state of unbalance between the need for housing units and its availability concerning time, place, quantity and quality in Anbar cities.
- 2- The need for the urban housing units will be 151624 unit in 2020 which will increase to be 207935 unit in 2030. the housing storage of built units will be 69806 in 2010 and decreases to be 52366 unit in 2030. this will result in housing shortage estimated 81818 units in 2020. the number increase to be 155569 units in 2030.
- 3- Ramadi and Falluja cities are in the top list in the level of shortage in the housing units between 2020 – 2030 while the cities of

Waleed and Nikhaib come in the bottom of the list. Other cities in the province occupy the middle of the list.

- 4- 30 % of housing units available does not satisfy the inhabitants because of its being far from the international and national housing standards

المقدمة:

يمكن تمثيل حياة الانسان عبر تاريخه الطويل بمثلث ابعاده (-المائل - الملبس- المسكن) على الرغم من التطورات المعقدة والسريعة التي مرت بالحياة كلها من جانب وبابعادها الثلاثة من جانب اخر .ومهما كانت التطورات والتغيرات، فان المسكن يبقى على راس قائمة الضروريات لكل عائلة وفرد فيها، يجب عليه ان يوفره او يتوفر له بمستوى يليق به كإنسان من حيث مساحته وشكله وعدد غرفه وموقعه وعناصر بناءه ومدى توفر الخدمات اللازمة له من كهرباء وماء وصحيات وتهويه جيدة ... الخ . وفي الوقت الذي لا يبرز فيه السكن اللائق في الارياف والبيوادي كحالة ملحة بسبب طبيعة الحياة وبساطتها، فان المسكن ومتطلباته في المدينة يبرز كحالة ملحة واساسيه ، بسبب ارتفاع أ لكثافة الاسكانية ومحددات الاسكان امام الافراد والاسر الامر الذي جعل من الاسكان الحضري موضوعا لهذا البحث.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث بالتساؤل الاتي:

(ماواقع الاسكان الحضري في مدن محافظة الانبار؟ وماهي افاقه المستقبلية؟) ان هذا التساؤل يمثل جوهر مشكلة البحث .وهو في الوقت نفسه يضم تساؤلات ثانوية تتشعب منه في الاتجاه ،وتصب فيه بالنتيجة ولاتخرج عنه في المضمون، مثل:

- ١- كيف يتطور عدد ونوع الوحدات السكنية في مدن محافظة الانبار؟
- ٢- هل هناك عجز في عدد المساكن .وبعبارة اخرى هل هناك ازمة سكن؟
- ٣- هل المساكن المشغولة تفي بحاجة الرضا عنها من قبل ساكنيها ؟
- ٤- اليس من الواجب والانصاف ان يكون لكل عائلة وحدة سكنية مناسبة؟
- ٥-كيف تتوزع الحاجة المستقبلية من الوحدات السكنية على مدن محافظة الانبار ؟

فرضية البحث:

يمكن صياغة فرضية البحث الرئيسة بالاتي :

(هناك حالة اللاتوازن بين الحاجة الى الوحدات السكنية والمتوفر منها مكانا وزمانا وكما ونوعا في مدن محافظة الانبار)

ولغرض اثبات صحة الفرضيه اعلاه من عدمها يتطلب الامر تحليل ومناقشة نمو سكان مدن محافظة الانبار،حجم السكان وتغيره زمانيا وتباينه مكانيا ، عدد الوحدات السكنية وتغيرها زمانيا ومكانيا ،حجم العائله وتغيرها، تطور حالة العجز المتراكم في عدد الوحدات السكنيه وما نجم عنه من ازمة سكنية تبرز في عدد من مدن محافظة الانبار او جميعها.

هدف البحث ومبرراته:

هدف البحث تحقيق الافاق الاتية:

- ١- الكشف عن العجز في الوحدات السكنية الحضرية وتوزيعها الجغرافي في مدن محافظة الانبار خلال المدة ١٩٨٧ -١٩٩٧- ٢٠١٠م.
- ٢- تحديد خصائص الوحدات السكنية (المساكن)من حيث ملكيتها وعدد غرفها وما يصيب الغرفه من افراد العائلة وما يتوفر لها من خدمات الماء والكهرباء والصحيات....الخ.

٣- تحديد الحاجة الى الوحدات السكنية الحضرية حتى عام (٢٠٣٠م) لمواكبة النمو السكاني من جهة والتغير في مراحل حياة الاسر واحجامها من جهة اخرى .كي يوضع امام المسؤولين عن السياسة الاسكانية تنبؤات (تقديرات) تخص عملهم من خلال رسم واقعا جديدا للحالة الاسكانية وبالشكل الذي يجعلها قادرة على ضبط حركة الاسكان من خلال اجراءات تصاغ وفق ثلاثة ابعاد^(١) هي:

- أ- البعد الزمني(قصير الامد،متوسط الامد،طويل الامد)
ب- البعد المكاني ،مركز محافظة – مركز قضاء- مركز ناحية (أي مدن ^(*) محافظة الانبار)
د- البعد التنظيمي أو جهة التنفيذ(حكومة اتحاديه- حكومة محليه –قطاع خاص – قطاع مختلط -جمعيات وتعاونيات، استثمار...)

٤- الوصول بالنتيجة الى الهدف الاسمي وهو(وحدة سكنية لكل عائلة حضرية عام (٢٠٣٠ م) على ان تكون الوحدة السكنية محل رضا من قبل شاغليها لدرجة مقبولة كحد ادنى من خلال ما تنسجم به من طرز معمارية ومساحة وعدد غرف وموقع مناسب ومجهزه بالخدمات الضرورية ومن خلال الالتزام بتطبيق معايير الاسكان.

مببرات البحث

١- ماتعانيه شريحة اجتماعية (طبقة)ليست بقليلة من سكان حضر محافظة الانبار وبمختلف وحداتها الادارية وبخاصة بيئة الحضر من معاناة سكنية يتمثل جانب منها بنقص عدد الوحدات السكنية (جانب كمي) لمواجهة الطلب (الحاجة) اليها من جهة ، وتردي حالة السكن لعدد اكبر من العوائل (جانب نوعي) من جهة اخرى .

٢- لان محافظة الانبار تفتقر الى هكذا دراسة تتناول الواقع الاسكاني في مدنها وما يجب ان يكون عليه خلال المدى القريب (٢٠٢٠) والبعيد(٢٠٣٠).

٣- كي يتم وضع اصحاب القرار ومسؤولي السياسة الاسكانية سواء كانوا في الحكومة الاتحادية ام المحلية، امام مسؤولياتهم لمعالجة العجز الاسكاني والفجوة الاسكانية للسنوات القادمة لغاية عام(٢٠٣٠) بحيث يصبح لكل عائلة مسكن يلبي تطلعات ساكنيه.

٤- الايمان بان انتاجية الفرد (العضليه والذهنيه)سواءا كان كبيرا ام صغيرا وسواءا كان ذكرا ام انثى ترتبط ارتباطا ايجابيا بمستوى السكن ، بحيث كلما كان السكن مريحا ازدادت انتاجيته والعكس صحيح ايضا .

حدود الدراسة

تحدد البحث ببعدين هما:

١- البعد الزمني: يغطي البحث المدة الزمنية (١٩٨٧-٢٠١٠ م) كواقع اسكاني اعتمادا على تعداد السكان لعامي (١٩٨٧ و ١٩٩٧ م) وعلى النتائج الاولية للتعداد السكاني لعام (٢٠١٠ م) في حين اعطى البحث تقديرات (تنبؤات) للحالة الاسكانية لعامي (٢٠٢٠و٢٠٣٠ م)

٢- البعد المكاني : لقد شمل البحث حضر محافظة الانبار والتي كانت تشتمل على (٢٣) وحدة مساحية ادارية تضم (٢٣) مركزا حضريا (مدينة) عام (١٩٨٧ م) تغير عددها الى (١٧) وحدة ادارية مساحية تضم (١٧) مركزا حضريا عام (١٩٩٧) بعد ان تم الغاء كل من نواحي:

أ- الرحالية

ب- البغدادي

ت- الحقلانية

ث- الكرابلة

وفك ارتباط كل من :

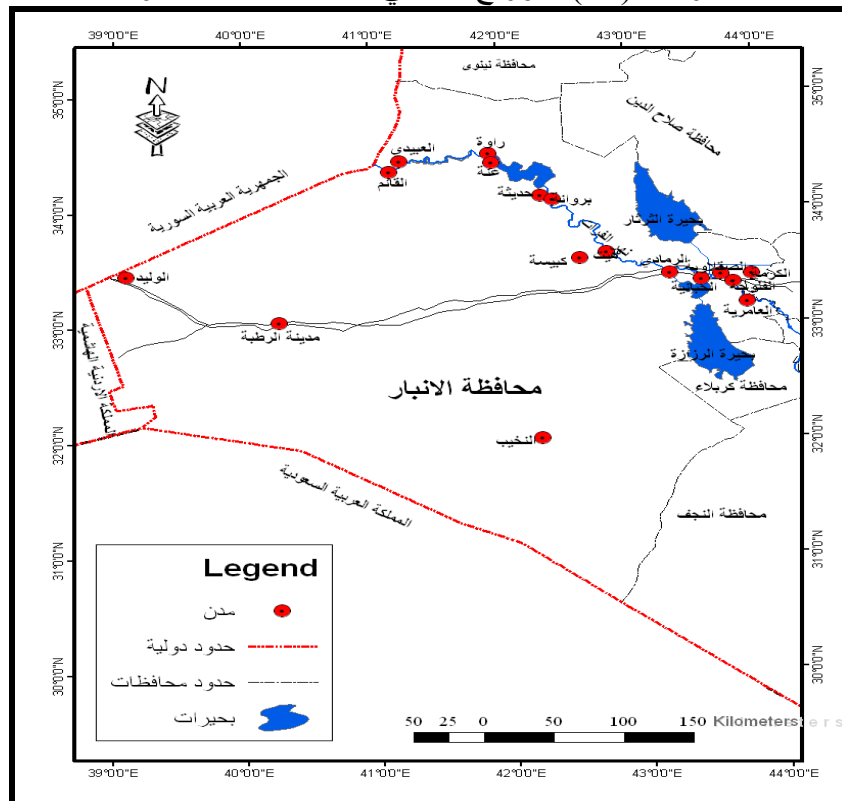
١- ذات السلاسل

٢- ابي غريب
وضمها الى محافظة بغداد عام (١٩٩٧) عما كانت عليه التشكيلة الادارية في عام (١٩٨٧)م
(، وبذلك فان هذه الدراسة تشمل (١٧) مدينة في محافظة الانبار هي :
١- الرمادي ٢- الحبانية ٣- هيت ٤- كببسة ٥- الفلوجة ٦- الكرمة ٧- العامرية ٨- الصقلاوية ٩-
عنه
١٠- راوه ١١- حديثه ١٢- بروانه ١٣- الرطبه ١٤- الوليد ١٥- النخيب ١٦- القائم ١٧-
العبيدي
والخريطة رقم (١) توضح التوزيع الجغرافي لتلك المدن حيث يتبين منها بان مدينتان فقط
(الصقلاوية والكرمه) تقعان على جدول الصقلاوية المتفرع من نهر الفرات واربعه مدن
اخرى تقع في عمق الهضبه الغربيه بعيدا عن نهر الفرات هي الرطبة- الوليد- النخيب-
كبيسة في حين تقع المدن الباقيه والبالغ عددها (١١) مدينه هي (القائم- العبيدي - راوه -
عنه - حديثه - بروانه - هيت- الرمادي- الخالديه - الفلوجة - العامريه) على امتداد
مجرى نهر الفرات.

هيكليه البحث :

لقد تطلبت معطيات البحث تبويبه الى عدة مباحث سبقها جميعا مقدمه تناول المبحث الاول نمو
السكان الحضر في محافظة الانبار وحجم السكان وتوزيعهم ، بينما ناقش المبحث الثاني واقع
الاسكان الحضري بجانبه الكمي والنوعي ، واستشرف المبحث الثالث افاق الاسكان الحضري
لحضر محافظة الانبار من حيث الكم (حاجه سكنيه وفائض وعجز من الوحدات السكنيه) ومن
حيث النوع (مساحة ومكونات وخدمات الوحدة السكنيه) ، وتوج البحث بجمله من الاستنتاجات
وعدد من التوصيات ، ثم ذيل البحث بقائمة المصادر والهوامش .

خريطة (١) التوزيع المكاني لمدن محافظة الانبار



المصدر : عمل الباحث اعتمادا بيانات جدول ملحق (١)

المبحث الاول : سكان الحضر في محافظة الانبار:

سيتناول البحث دراسة سكان الحضر (المدن) في محافظة الانبار قدر تعلق الامر بالهدف ضمن محاورين:-

المحور الاول : نمو السكان الحضر:

لقد تزايد عدد سكان مدن محافظة الانبار من (٤٠١٧٧٦) نسمة عام ١٩٨٧م الى نحو (٣٩٢٨٧ ٥) نسمة عام ١٩٩٧م ليصل الى نحو (٨٤٦١٧٧) نسمة عام (٢٠١٠م) ، وهذا يعني ان عددهم قد تزايد بنسبة ٢١١% خلال المدة بين عامي (١٩٨٧-٢٠١٠) أي ان عددهم تضاعف اكثر من مره خلال (٢٣) سنة بسبب معدل نموهم المرتفع والبالغ نحو (٣,٣%) سنويا. وعلى الرغم من هذا التزايد فإن نسبتهم من مجموع سكان المحافظة قد تراجعت من (٥٧%) عام ١٩٨٧م الى ٥٣% عام ١٩٩٧م والى ٤٨% عام ٢٠١٠م لاسباب عديدة ليست من صلب موضوع هذا البحث.

هذا ومن ملاحظة الجدول الملحق (١) الذي يبين عدد سكان مدن محافظة الانبار ومعدل نموهم السنوي وتغيرهم المطلق للمدة (١٩٨٧-٢٠١٠) يتضح الاتي :-

١- جاءت بالمرتبة الاولى في معدل نمو سكان الحضر كل من مدن الوليد ، النخيب ، العبيدي والعامرية، اذ يزيد هذا المعدل على (٥,١%) سنويا في كل منها ، ذلك على الرغم من ان التغير المطلق لحجم سكان تلك المدن مجتمعة لايزيد على (٢٠٣٣٢) نسمة يشكلون ماقيمته (٤,٦%) فقط من الزيادة السكانية المطلقة في المحافظة.

٢- شغلت المرتبة الثانية كل من مدن القائم الفلوجه الصقلاويه والرطبه، اذ تراوح معدل النمو بين (٣,٣% و ٥%) سنويا فيها ، في حين بلغ التغير المطلق لسكانها مجتمعة (١٩٥٧٥٠) نسمة يشكلون (٤,٤%) من مجموع الزيادة السكانية الحضرية للمدة ما بين (١٩٨٧-٢٠١٠م).

٣- احتلت المرتبة الثالثة كل من مدن الرمادي ، هيت ، الكرمه، الحبانية وبروانه ، اذ تراوح معدل النمو السنوي فيها بين (٣,٢% و ٢,٨%) في الوقت الذي بلغ التغير المطلق فيها (١٨٧٨٨٣) نسمة يشكلون (٤,٣%) من التغير المطلق للسكان الحضر في محافظة الانبار .

٤- جاءت بالمرتبة الاخيرة في معدل نمو السكان الحضر كل من مدن راوه ، حديثه ، عنه وكبيسه بمعدل نمو يقل عن (٢,٧%) . وقد بلغ اجمالي التغير المطلق للسكان فيها مجتمعة (٤٠٤٣٦) نسمة يشكلون (٩,١%) من مجموع السكان الحضر للمحافظة.

ومما تقدم تتبين الامور الاتية:

- لا يوجد اقليم متصل سواءا كان طاردا أم جاذبا للسكان الحضر في محافظة الانبار ، اذ توجد فواصل ارضية (مساحيه) تفصل بين مرتبه واخرى ، بل توجد فواصل حتى ضمن المرتبة الواحد مما تجعل الحكم بعدم وجود اقليما مثاليا يعكس نمو السكان الحضر في المحافظة امرا واردا.

- لا يعكس معدل النمو السنوي المرتفع للسكان الحضر حجم السكان الحضر (التغير المطلق) لكي يتطابق هذا التغير المطلق مع ذلك المعدل المرتفع ، وبعبارة اخرى ان عدد السكان في سنة الاساس (التعداد السابق) يؤثر

في تغير حجم السكان المطلق اكثر من معدل النمو السنوي ، وهذا ما يبرز عند مقارنة ماضمته المرتبة الثانيه من التغير المطلق بعدد السكان الحضر (٤,٤%) بما ورد في المرتبة الاولى (٤,٦%) فقط .

- ان اختلاف معدل نمو السكان يمكن ان يساهم في اختلاف الحاجه الى الوحدات السكنيه بين مدن المحافظة، لما يترتب على ذلك من اختلاف في عدد السكان الحضر .

المحور الثاني: حجم السكان الحضر وتوزيعهم الجغرافي:
يمثل حجم السكان الحضر العامل الحاسم في تحديد الحاجة الى الوحدات السكنية، كما ان اختلاف توزيعهم هو الآخر يمثل العامل الحاسم في تباين مقدار الحاجة الى الاسكان الحضري في مدن محافظة الانبار، وكحالة عامه: كلما ارتفع حجم السكان الحضر كلما ازدادت الحاجة الى الوحدات السكنية والعكس صحيح، وكلما زادت حدة التباين المكاني في توزيع السكان الحضر كلما زادت الفجوة في الوحدات السكنية بين مدن المحافظة والعكس صحيح ايضا، الامر الذي يجعل من دراسة نمو السكان الحضر زمانيا واختلاف عددهم مكانيا عاملين حاسمين في تحديد الحاجة الى الاسكان.

ومن ملاحظة الجدول الملحق (١) الذي يبين نسبة مساهمة مدن محافظة الانبار من مجموع السكان الحضر فيها للاعوام (١٩٩٧، ١٩٨٧، ٢٠١٠م)، وبعد ترتيب النسب تنازليا واستخدام الوسيط والربيع الاعلى والربيع الاسفل (**) يتضح ان جميع مدن المحافظة حافظت على نفس مواقعها ضمن الفئات الاربعه عام (١٩٨٧) و (٢٠١٠) مع تغير بسيط عام (١٩٩٧م) اقتصر على اربع مدن تبادلت المواقع فيما بينها هي حديثه والقائم بين مجموعة الربيع الاول والثاني وعنه والعبيدي بين مجموعة الربيع الثاني والثالث خريطه (٢).

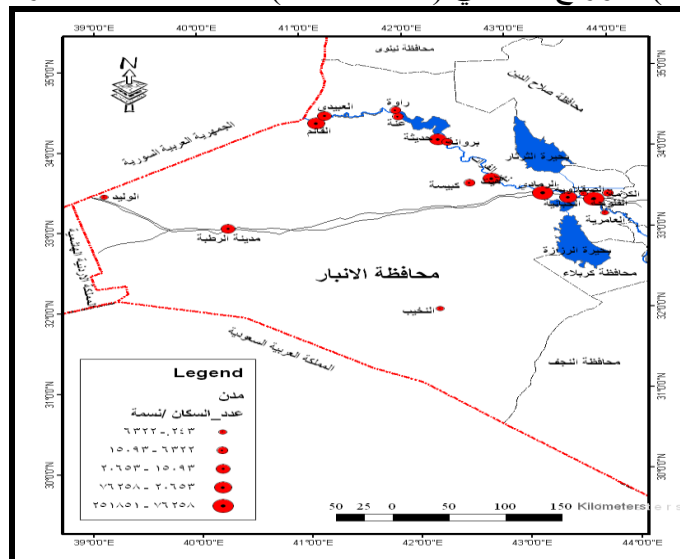
١- ان هناك (٤٩٤٦٥) نسمة يشكلون نحو (٥٨,٤%) من سكان حضر المحافظة يسكنون مدينتي الر مادي والفلوجه، ويكادان يتساويان في عدد السكان الافارق بسيط لصالح مدينة الرمادي.

٢- ان هناك (٢٣٤٧٠٠) نسمة يشكلون نحو (٢٧,٧%) من سكان حضر المحافظة يسكنون في اربعة مدن هي القائم، هيت، حديثه والحبانية.

٣- اذا ما تم جمع ماورد في (٢+١) فسيصبح (٨٦,١%) من سكان حضر محافظة الانبار يسكنون في ست مدن فقط والباقي (١٣,٩%) يسكنون في باقي مدن المحافظة والبالغ عددها (١١) مدينة، بل ان هناك (٤) مدن فيها هي الوليد، النخيب، العامرية والصقلاويه لايزيد عدد سكانها مجتمعة على (١٠٦٨٧) نسمة يشكلون (١,٢%) فقط من سكان حضر المحافظة.

٤- ان اختلاف حجم السكان الحضر بين مدن المحافظة يؤدي بالضرورة الى اختلاف الحاجة الى الوحدات السكنية بين مدنها، باعتبار السكن حق لكل فرد ولكل اسره.

خريطة (٢) التوزيع الحجمي (عدد السكان) لمدن محافظة الانبار



المصدر : عمل الباحث اعتمادا بيانات جدول ملحق (١)

المبحث الثاني : واقع الاسكان الحضري :-

لقد تم تناول واقع الاسكان الحضري في هذا البحث خلال المدة (١٩٨٧-٢٠١٠) ضمن محورين هما:-

المحور الاول :- الجانب الكمي :

ويقصد تطور عدد الوحدات السكنية في المناطق الحضرية (المدن) في محافظة الانبار ، وبهذا الصدد يمكن القول ان عدد الوحدات السكنية هنا قد تزايد من (٤٣٧٥٥) وحده عام (١٩٨٧م) الى (٦٠٤٠٨) وحده عام (١٩٩٧م) وإلى (٩٢٠٣٣) عام (٢٠١٠م) في حين تزايد عدد الاسر الحضرية من (٤٦٢٠٧) الى (٦٥٠٨٤) وإلى (٩٨١٣٦) اسره للاعوام المذكورة على التوالي (جدول ملحق ٢) ، الامر الذي يعكس ما يأتي :-

١- تزايد العجز في الوحدات السكنية لمواجهة الحاجة اليها من قبل الاسر من (٢٤٥٢) وحده عام (١٩٨٧م) الى (٤٦٧٦) وحده عام (١٩٩٧م) وإلى (٦١٠٣) وحده عام (٢٠١٠م) .
٢- تتباين مدن المحافظة فيما بينها من حيث مقدار العجز في عدد الوحدات السكنية سواء كان ذلك في عام (١٩٨٧م) ام في عام (١٩٩٧م) أم في عام (٢٠١٠م) وتتقدم مدينة الرمادي على باقي مدن المحافظة من حيث حجم العجز الاسكاني الذي بلغ فيها (١٩٣٩) وحده سكنية تليها مدينة الفلوجة بواقع (١٠٥٥) وحده ، في حين تأتي مدينتا النخيب والوليد بأقل حجم من العجز الاسكاني أي بواقع (٢٢) وحده للنخيب ووحده سكنية واحدة للوليد.

٣- ان هذا العجز يزداد مع الزمن في جميع مدن المحافظة باستثناء كل من مدن بروانه وحديثة وعنه ويعزى ذلك التزايد في العجز الى عدم تجاوز معدل نمو عدد الوحدات السكنية معدل نمو السكان الحضري في كل منها كي تضيق الفجوة الاسكانية.

٤- ترتب على ذلك تزايد عدد السكان الحضري للذين يعانون من عدم توفر وحدات سكنية لهم من (٢٢٠٦٨) نسمة عام (١٩٨٧م) الى (٤٢٠٨٤) نسمة عام (١٩٩٧م) وإلى (٤٨٨٢٨) نسمة عام (٢٠١٠م) ^(٣).

المحور الثاني: الجانب النوعي:-

يشمل الجانب النوعي على خصائص الوحدات السكنية في حضر محافظة الانبار وبخاصة مايتعلق بالاتي:

١- ملكية السكن :

السكن حق لكل كائن حي وليس للبشر وحدهم . ويفضل ان يكون مسكن الانسان ملكا له كي يطمأن واسرته اليه ويتفاعل معه خاصة في مجتمع محافظة الانبار بسبب القيم والمفاهيم الاجتماعية السائدة . ومن خلال تحليل ملكية المساكن في حضر الانبار للفترة ١٩٨٧-٢٠١٠ المبينه في جدول ملحق (٣) يتضح ان المساكن المملوكة لشاغليها حافظت على نسبة ٧٠% بينما المساكن المؤجرة شملت النسبة الباقية ٣٠% . الامر الذي يعكس معاناة اكثر من ١٢٣ الف نسمة عام ١٩٨٧ و ١٦٠ الف نسمة عام ١٩٩٧ و ٢٥٣ الف نسمة عام ٢٠١٠ ^(٤) من مشكلة ايجار وحدة سكنية خاصة ، وان هؤلاء هم يعانون اصلا من تدني مستوى دخلهم الشهري والسنوي.

٢ - نصيب الوحدة السكنية:

ان نصيب الوحدة السكنية من السكان الحضري في محافظة الانبار بلغ ٩,٢ نسمة /وحدة عام ١٩٨٧ تراجع الى ٨,٩ نسمة /وحدة عام ١٩٩٧ ليرتفع الى (٩,١) نسبة وحدة في عام ٢٠١٠ ويبدو الامر معقولا في محافظة الانبار التي يصل فيها حجم الاسر الى مايقارب من ٩ نسمة حيث العلاقات الاجتماعية والروابط الاسرية لاتزال تفعل فعلها ومبدا وحدة العائلة من القيم الاجتماعية التي توارثها الخلف عن السلف ^(٥) وان كان الامر خلاف هذا في البلدان المتقدمة حيث التفكك الاسري وتحديد النسل اسهما في تقليص حجم الاسر الى مايقارب من ٣ نسمة فقط .

٣- مادة بناء الوحدة السكنية ونوعها:

تعكس مادة البناء مرحلة من مراحل تطور المجتمعات اقتصاديا وحضاريا. وعموما فإن هناك اتجاه نحو استخدام مواد البناء ذات المقاومة العالية (طابوق-حجر-ثرمستون-بلوك مع السمنت) على حساب المواد ذات العمر القصير (خيمة - صريفة - لبن - طين).

ان تحليل ارقام الجدول الملحق (٤) يقودنا الى الاتي :-

أ- تحتل الدور المنفردة نسبة ٩٢% من الوحدات السكنية في حضر محافظة الانبار طيلة المدة ما بين عامي ١٩٨٧-٢٠١٠ ويستخدم في بنائها المواد ذات العمر الطويل .

ب- تحتل الشقق السكنية نسبة ٤,٥% من الوحدات السكنية عام ١٩٨٧ تراجع الى ٢,٨% في عامي ١٩٨٧ - ٢٠١٠.

ت- تحتل دور الطين والصرائف والاكوخ وبيوت الشعر او الخيمة نسبة ٠,٥% من الوحدات السكنية في عام ١٩٨٧م ارتفعت الى ٤% في عامي ١٩٩٧ و ٢٠١٠ م.

يقودنا ماتقدم الى الاستنتاجات الاتية...

أ- لاتزال هناك وحدات سكنية يستخدم في بنائها مواد ذات مقاومة قليلة في مدن محافظة الانبار، مما يعكس تردي مستوى دخل عدد من الاسر الحضرية ولجوءهم للسكن في تلك الوحدات ذات الكلفة القليلة او الايجار المنخفض.

ب- لاتزال الدور المنفردة وبعضها يرتقي الى مستوى (قصر) هي السائدة في مدن الانبار وذلك على عكس الاتجاه الدولي حاليا نحو الشقق السكنية التي لاتنقل كاهل الاسر ولا اقتصاد الدولة، لاسيما وان كثيرا من مواد بناء الدور ومستلزماتها اضافة الى خدماتها الممتدة على مساحة واسعة هي مستوردة اصلا.

٤- غرف النوم :

إن عدد غرف النوم في الوحدة السكنية ومعدل ما يصيب الفرد منها يعد احد مقاييس كفاءة الوحدة السكنية خاصة في الدول المتقدمة، ومن خلال استقراء جدول ملحق (٥) الذي يبين عدد غرف النوم في حضر محافظة الانبار يتبين الاتي:

أ- تزايد عدد غرف النوم من ١٠٩٨٩٤ غرفة عام ١٩٨٧ الى ١٧٤٧٥٨ غرفة عام ١٩٩٧ الى ٢٦٣٠٤٠ غرفة عام ٢٠١٠ .

ب- جاءت الوحدات السكنية الحضرية التي فيها غرفتان بالمرتبة الاولى اذ شملت نسبة ٣٩% و ٣٦% و ٣٧% من مجموع الوحدات السكنية الحضرية للاعوام ١٩٨٧ و ١٩٩٧ و ٢٠١٠ على التوالي .

ت- تراجع ما يصيب غرفة النوم من السكان في مدن محافظة الانبار من ٣,٦ نسمة /غرفة عام ١٩٨٧ الى ٣,١ نسمة /غرفة عام ١٩٩٧م والى ٣,٢ نسمة / غرفة عام ٢٠١٠م، وهو امر يبدو فيه الفرق شاسعا بالمقارنة مع البلدان المتقدمة التي فيها لكل طفل غرفة واحدة من جانب ولا يعبر عن حالة الرضا من قبل شاغلي غرف النوم من جانب اخر لاسيما وان الدين الاسلامي الحنيف والقيم والتقاليد الاجتماعية بالمحافظة لاتسمح بمبيت الاناث مع الذكور في غرفة نوم واحدة، الامر الذي عولج من خلال نوم الاناث في غرفة الجدة ونوم الذكور في غرفة الاستقبال على الاغلب .

٥- حجم الوحدة السكنية (عدد الغرف الكلية):

أ- تزايد عدد الغرف الكلية في الوحدات السكنية الحضرية بمحافظة الانبار من ٢١٥ الف غرفة عام ١٩٨٧ الى ٢٩٠ الف غرفة عام ١٩٩٧ الى ٤٤٠ الف غرفة عام ٢٠١٠ ، جدول ملحق (٦)

ب- جاءت الوحدات السكنية التي تضم ٤ غرف نوم بالمرتبة الاولى حيث شكلت نسبتها ٢٣% عام ١٩٨٧ و ٢٥% عام ١٩٩٧ و ٢٠١٠ .

ج- لقد حافظت الوحدات السكنية في مدن المحافظة على معدل بحدود ٤,٨ غرفة للوحدة السكنية طيلة الفترة ١٩٨٧-٢٠١٠ .

د- استمر معدل مايصيب الغرفة الواحد في الوحدة السكنية الحضرية من السكان بحدود ١,٩ نسمة /غرفة طيلة المده مابين (١٩٨٧ - ٢٠٢٠م) الامر الذي يشير الى عدم وجود تحسن في ذلك .

٦- حجم الاسرة :

لقد تأرجح معدل عدد افراد الاسرة الساكنين في الوحدة السكنية في مدن محافظة الانبار بين ٨,٧ نسمة عام ١٩٨٧ و ٨,٢ نسمة عام ١٩٩٧ ليصبح ٨,٧ نسمة عام ٢٠١٠، الامر الذي يعكس استمرار الانجاب المرتفع في حضر المحافظة مع كثافة اسكانية عالية.

٧- خدمات الماء والكهرباء :

أ- الكهرباء عصب الحياة في عالم اليوم واحدى المقاييس المهمة في تقسيم دول العالم الى بلدان متقدمة واخرى نامية في ضوء معدل حصة الفرد منها ، ويبدو ان نسبة الوحدات السكنية غير المجهزة بالكهرباء تراجعت من ١,٥% عام ١٩٨٧ الى ٠,٦% في عام ١٩٨٧ و ٢٠١٠ ، جدول ملحق (٧) ، وهي حالة صحية ان يتم تجهيز جميع المساكن بالكهرباء كما ينبغي ان يستمر التيار الكهربائي للمساكن بدون انقطاع لاكما هو حال الكهرباء حاليا حيث معدل التجهيز يكاد لايتجاوز ٦ ساعات كل ٢٤ ساعة .

ب- اما بالنسبة للماء فهو الآخر لايمكن الاستغناء عنه لكل كائن حي خاصة بالمدن التي يجب ان يوفر الماء فيها من خلال شبكة اسالة الماء واستمرار تجهيزه طيلة ٢٤ ساعة، في حين نجد ان هناك ٩٦% من مجموع الوحدات السكنية متوفر لها شبكة الاسالة و ٤% لا تزال تعتمد على حنفية عامة او سواقي وانهار او بئر ارتوازي او من خلال السيارات الحوضية، فضلا عن انقطاع الماء لساعات في اكثر الايام لعدد من مدن المحافظة .

المبحث الثالث : آفاق الاسكان الحضري في محافظة الانبار:

بعد ماتبين وجود مشكله في الاسكان الحضري في محافظة الانبار في الجانب الكمي المتمثل بعدم كفاية اعداد الوحدات السكنيه للحاجة إليها او لا والجانب النوعي المتمثل بعدم تحقيق الكفاءة اللازمه وعدم رضا شاغليها، لكون خصائصها لا تتطابق مع ما يفترض ان يحققه السكن ثانياً. وسيتم هنا معالجة كل من الجانبين من خلال تحديد الحاجة المستقبلية من الوحدات السكنية وتجاوز سلبيات السكن الحضري في واقعه الحالي ضمن المحورين الاتيين :-

المحور الاول: الجانب الكمي (الحاجة المستقبلية) :-

لغرض تحديد حاجة محافظة الانبار المستقبلية من الوحدات السكنية للوصول الى وحده سكنيه لكل اسره فإن الامر يتطلب معالجة الاتي :

١- تحديد سنة الهدف.

٢- تحديد عدد سكان مدن محافظة الانبار.

٣- تحديد حجم الاسره.

١- تحديد سنة الهدف:

إن تحديد سنة الهدف للوصول الى توفير مسكن لكل اسره حضرية امر ليس بالهين لثلاثة اسباب هي:

- ان فرز الارض وإجراءاتها وتخطيطها لغرض اقامة المساكن يحتاج الى وقت.

- إن توفير الاموال اللازمه لاقامة السكن سواءا كان ذلك من قبل الدولة ام القطاع الخاص او المشترك ام من الجمعيات ام الاهالي ام الاستثمار يحتاج هو الآخر الى وقت.

- ان البناء بحد ذاته يحتاج الى وقت ليس بالقصير .

وبهذا فإن البحث سيتعامل مع خطة عشرية اولى تمتد من عام (٢٠١٠م) لغاية عام (٢٠٢٠م) وخطة عشرية ثانيه تمتد من عام (٢٠٢٠م) لغاية عام (٢٠٣٠م) كسنة هدف .

٢- تحديد عدد سكان مدن محافظة الانبار :

يعتمد تحديد عدد سكان حضر المحافظة لغاية عام (٢٠٣٠م) على عدد من المتغيرات ابرزها:

- اتجاهات نمو السكان الحضر حاليا في المحافظة.
- انشاء مدن جديدة .
- الهجرة الوافده الى المدن القائمة سواءا كان ذلك من ريف المحافظة ام من محافظات اخرى .
- الهجرة المغادره من المدن القائمة الى خارجها .
- التوسع في حدود بلديات المدن القائمة .
- ان تحصيل حاصل تلك المتغيرات مجتمعة تصب في مجرى واحد هو معدل النمو السنوي للسكان الحضر خلال المستقبل القريب عام(٢٠٢٠م) والبعيد عام (٢٠٣٠م) .
- ان مؤشرات معدل نمو سكان حضر محافظة الانبار يمكن ابرازها بالاتي :
- معدل نمو سكان العراق يقرب من (٣%) سنويا .
- مؤشر نمو سكان العالم نحو (١,٤%) سنويا بواقع نحو(٠,٥%) للبلدان المتقدمه ونحو(١,٦%) للبلدان النامية.
- مؤشر سكان المحافظة نفسها بلغ (٣,٨%) سنويا (حضر + ريف) .
- مؤشر نمو السكان الحضر في محافظة الانبار بلغ (٣%) سنويا للمده (١٩٨٧ - ١٩٩٧م) و(٣,٥%) للمده (١٩٩٧ - ٢٠١٠م) وبلغ ذلك المعدل (٣% و ٣%) سنويا للمده (١٩٨٧ - ٢٠١٠م) .
- لاتزال العادات الاجتماعية السائدة باتجاه العائلة الممتدة .
- لاتزال عملية تحديد النسل تمارس على نطاق محدود على الرغم من ظهور بوادر اوليه لها.
- لاتزال النظرة الدينية تجاه تحريم تحديد النسل قائمه .
- التدني في المستوى المعاشي والدخل والتعليم لايزال موجودا لدى نسبه غير قليله من سكان حضر المحافظة.
- استمرار فعل متغيرات كل من استحداث المدن والهجره (الوافده والمغادره) والتوسع بالحدود البلدية للاعوام العشرين القادمه كما كانت عليه خلال العقدين المنصرمين .
- هذا وتجدر الاشارة الى انه اذا ما تم اخذ المؤشرات اعلاه بنظر الاعتبار وتحليل فعلها مجتمعة على نمو السكان الحضر في محافظة الانبار فإنه سيقود الى الافتراض (بان معدل النمو السكاني هذا سيكون (٣%) للمده (٢٠١٠-٢٠٢٠) ثم ينخفض ليكون (٢,٥%) للمده (٢٠٢٠-٢٠٣٠م) ، وبذلك سيتم التعامل مع هذين المؤشرين لتقدير عدد السكان الحضر في المحافظة لكل من عام (٢٠٢٠م)وعام (٢٠٣٠م) وكما مبين في الجدول الملحق (١) والذي من خلاله يتضح الاتي:
- يتوقع ان يصل عدد السكان الحضر في المحافظة نحو (١١٣٧١٨١) نسمة عام (٢٠٢٠م) يرتفع الى نحو(١٤٥٥٦٩) نسمة عام (٢٠٣٠م) .
- استمرار تقدم مدينتا الرمادي والفلوجه في عدد السكان على باقي مدن المحافظة لكل من عام (٢٠٢٠م) وعام (٢٠٣٠م) اذ بلغ عدد سكان الاولى نحو(٣٣٨٠٠٠)نسمة ونحو(٤٣٣٠٠٠)نسمة للعامين
- المذكورين على التوالي ، كما بلغ عدد سكان الثانيه نحو(٣٢٦٠٠٠) نسمة ونحو(٤١٧٠٠٠) نسمة للعامين اعلاه على التوالي ايضا ، ويشكلان مانسبته نحو (٥٨%) من مجموع السكان الحضر في المحافظة لكلا العامين .
- استمرار كل من مدن الوليد والنخيب والعامرية والصقلاويه اشغال المراتب الدنيا في عدد سكان الحضر في العامين (٢٠٢٠ & ٢٠٣٠م) اذ لاتزيد نسبة سكانها جميعا عن (١,٣%) من مجموع سكان مدن المحافظة للعامين المذكورين، في حين تترتب باقي مدن المحافظة بين هاتين الفئتين .
- وبناء على ماتقدم يمكن القول :
- ان تزايد اعداد السكان الحضر في محافظة الانبار سيؤدي بالضرورة الى الحاجه للمزيد من الوحدات السكنيه .

- ان تباين توزيع السكان بين مدن المحافظة سيؤدي بالضرورة الى تباين الحاجه من الوحدات السكنيه بين تلك المدن .

٣- تحديد حجم الاسره :

لقد اتفقت وجهات النظر على تقسيم دورة حياة العائلة الى ست مراحل هي ^(٦) :

١٢

أ- تكون العائلة بالزواج.

ب- توسعها بالانجاب .

ت- استقرارها بإنهاء الانجاب .

ث- إضمحلالها بعد زواج اول الابناء (أو مغادرته) .

ج- مرحلة الخلية الفارغة بعد زواج اخر الابناء (أو مغادرته) .

ح- انحلال الخلية التام بعد وفاة اخر الابوين .

ليس هذا فحسب ، بل هناك نمط العائلة الممتدة التي تضم الابوين وابناءهم المتزوجين وكما هو سائد في حياة العائلة العراقية عامة والعائلة الانبارية خاصة .

ان التغير في هيكل الاسرة عبر مراحل حياتها يؤدي الى اختلاف احتياجاتها من الوحدات السكنية ، فحاجة اسره من زوج وزوجته ليست كما لو تزوج بزوجة اخرى ، او عندما يكون لديهم طفل او اثنين او اكثر ، او عندما يتزوج الابن الاكبر او مابعد ^(٧) .

وتجدر الاشارة الى ان الاتجاه العالمي لحجم الاسرة (عدد افرادها) هو اتجاه تنازلي مع الزمن . فقد تراجع معدل حجم الاسرة عالميا من (٤,٥) نسمة عام (١٩٦٥م) الى (٤,٢) نسمة عام (١٩٨٠م) ، بينما تراجع هذا المعدل في البلدان المتقدمه من (٣,٥) نسمة الى (٣) نسمة ، كما تراجع المعدل المذكور في البلدان النامية من (٥,٢) الى (٤,٩) نسمة ، اما في اميركا نحافظت فيه افريقيا على معدل (٥) نسمة للمدة المذكورة ^(٨) .

هذا وقد تراجع معدل حجم الاسره في محافظة الانبار من (٨,٧) نسمة عام (١٩٨٧م) الى (٨,٦) نسمة في عام (٢٠١٠م) بينما تراجع معدل حجم الاسرة العراقية عموما من (٧,٧) نسمة عام (١٩٩٧م) الى (٦,٨) نسمة عام (٢٠٠٥م) ^(٩) ، وفي مدينة بغداد تراجع المعدل من (٦,٨) نسمة في عام (١٩٨٧م) الى (٦,٨) نسمة عام (١٩٩٧م) ^(١٠) .

وعلى صعيد الاقطار العربيه فإن معدل حجم الاسره في مصر قد تراجع من (٥) نسمة عام (١٩٨٦م) الى (٤) نسمة عام (٢٠١٠م) ^(١١) ، وتراجع هذا المعدل في سوريا من (٥,٨) نسمة عام (٢٠٠٢م) الى (٥) نسمة عام (٢٠١٠م) ، ^(١٢) .

ان كل هذه المؤشرات تبين الاتجاه نحو تقلص حجم الاسره على مستوى العالم عموما وعلى مستوى الدول خصوصا ، وينطبق ذلك على العراق وعلى محافظة الانبار ايضا .

وعليه يمكن التكهّن بان معدل حجم الاسرة الحضرية في محافظة الانبار سيكون (٧,٥) نسمة عام ٢٠٢٠ م ثم ينخفض الى ٧ نسمة عام (٢٠٣٠م) .

تقدير الحاجه الى الوحدات السكنيه لعامي (٢٠٢٠-٢٠٣٠م) :

في ضوء ماتقدم يمكن تحديد الحاجه الى الوحدات السكنية في مدن محافظة الانبار من خلال تطبيق المعادلة الاتيه :

عدد السكان لعام (٢٠٢٠م) ÷ معدل حجم الاسرة (٧,٥) نسمة = عدد الوحدات السكنيه لعام (٢٠٢٠م)

عدد السكان لعام (٢٠٣٠م) ÷ معدل حجم الاسرة (٧) نسمة = عدد الوحدات السكنيه لعام (٢٠٣٠م)

يتبين من ذلك ان عدد الوحدات السكنيه اللازمه لتغطية المتطلبات السكنيه لحضر محافظة الانبار ستكون نحو (١٥١٠٠٠) وحده سكنيه عام (٢٠٢٠م) ونحو (٢٠٨٠٠٠) وحده سكنيه عام (٢٠٣٠م) كما موضح في جدول ملحق (٢) والذي يتبين من ملاحظته مايأتي :

أ- تنصدر مدينتا الرمادي والفلوجه مدن محافظة الانبار من حيث مقدار الحاجة الى الوحدات السكنية، اذ بلغت حاجة الاولى نحو (٤٥٠٠٠) ونحو (٦١٠٠٠) وحاجة الثانية نحو (٤٣٠٠٠) ونحو (٦٠٠٠٠) وحده سكنيه لعامي (٢٠٢٠م) & (٢٠٣٠م) على التوالي .

ب- إستمرت مدن الوليد ، النخيب ، العامرية والصقلاويه بإشغال المراتب الدنيا من حيث الحاجة الى الوحدات السكنية ، اذ لم تتجاوز نسبتها مجتمعة (٣,١%) من الحاجة الكلية لحضر المحافظة لعامي (٢٠٢٠ & ٢٠٣٠ م).

ج- تتوزع باقي مدن المحافظة بيت الحالتين علاه .

الخزين من الوحدات السكنيه لعامي (٢٠٢٠ & ٢٠٣٠ م) :

بعد ان تم تحديد الحاجه من الوحدات السكنية لحضر محافظة الانبار وعلى المستوى التفصيلي (المدن) لعامي (٢٠٢٠ & ٢٠٣٠ م) ، فإن الامر يتطلب معرفة الخزين الصالح للسكن من تلك الوحدات للعامين نفسيهما كي يتم تحديد العجز . والذي يعد احد الامور التي يسعى البحث الى التوصل اليه ، لكي يؤخذ بالحسبان عند وضع خطط معالجة ازمة السكن الحضريه من قبل الجهات المسؤوله .

وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه الباحث سواء مايتعلق منها بقلة الدراسات أو إنعدامها حول هذا الموضوع أو عدم توفر البيانات الدقيقة عن تاريخ انشاء الوحدات السكنية القائمة وعمرها المتوقع أو ما يتعرض منها للهدم بسبب التغير في استعمالات الارض أو التغير في وظيفة الوحدة السكنية أو التجديد الحضري^(١٣) ، فضلا عن البناء الجديد أو التحويل الذي يتم بدون الحصول على اجازة بناء أو البناء تجاوزا ، ومع كل ذلك فقد تم اعتماد الاجراءات الاتيه :

أ- استبعاد المساكن ذات العمر القصير المتمثلة بالخيم وبيوت الشعر أو تلك المبنية بالقصب وسعف النخيل أو جذوعها أو باغصان الاشجار أو بالصفيح والكرفانات والبالغ عددها ١١٩٨ وحدة سكنية عام (٢٠١٠ م) .

ب- استبعاد المساكن ذات العمر المتوسط المبنية بالطين والبالغ عددها (٣٥٨٩) وحدة سكنية بسبب نفاد عمرها السكني ، وعدم ملائمتها للتطور الحاصل في مجال الاسكان الحضري .

ج - استبعاد نسبة تالف ومتهري بواقع (٢%) سنويا^(١٤) من اجمالي المساكن الحضرية ذات العمر الطويل والمبنية بمواد بناء ثابتة كالحجر أو الطابوق أو البلوك والثرمستون لعام (٢٠٢٠م) ، وتمثل تلك النسبة معدل مايحافظ على الصلاحية للسكن نتيجة الترميم والصيانة أو لنفاد العمر السكني او ما يترتب على توسيع الطرق أو الزحف للوظائف الاخرى (لاسيما التجارية منها) والتجديد الحضري على حساب الوحدات السكنية .

وبعد جمع الارقام في المؤشرات الثلاثة اعلاه يكون المستبعد من الوحدات السكنيه القائمه لعام (٢٠١٠م) والبالغ عددها (٩٢٠٣٣) وحدة سكنية ، ثم سيكون المستبعد (٢٢٢٢٧) وحده حتى عام (٢٠٢٠م) و(٣٩٦٦٧) وحدة سكنية حتى عام (٢٠٣٠م) . أما العدد المتبقي فهو يمثل الوحدات السكنية القائمة في (٢٠١٠م) والتي ستبقى صالحة للسكن في عام (٢٠٢٠م) (٦٩٨٠٦) وحدة سكنية ينخفض عددها الى (٥٢٣٦٦) وحده في عام (٢٠٣٠م) كما في جدول ملحق (٢) الذي يتبين من ملاحظته مايتأتى :

أ- تنصدر مدينة الفلوجه باقي مدن المحافظة من حيث توفر الخزين الصالح للسكن من الوحدات السكنية القائمة في عام (٢٠١٠م) وسيستمر تصدورها لعامي (٢٠٢٠ & ٢٠٣٠م) إذ يبلغ الخزين السكني فيها لهذين العامين نحو (١٩٠٣٤) ، (١٤٢٧٩) وحدة سكنية على التوالي . وجاءت مدينة الرمادي بالمرتبة الثانية إذ بلغ الخزين السكني فيها (١٨٠٢٢) وحدة عام (٢٠٢٠م) و(١٣٥١١) وحدة سكنية عام (٢٠٣٠م)، وبذلك يشكل الخزين السكني فيهما ما نسبته (٥٣%) من مجموع الخزين السكني الحضري لمحافظة الانبار للعامين المذكورين .

ب- استمرت كل من مدن الوليد والنخيب والصقلاويه والكرمه وعلى التوالي اشغال الفئات الادنى في خزيتها من الوحدات السكنية ، بحيث لم تزد نسبتها مجتمعة على (٢٠٧%) من مجمل الوحدات السكنية الحضريه لعامي (٢٠٢٠ & ٢٠٣٠م) .

ج- تلت باقي مدن المحافظه مدينتي الفلوجه والرمادي بالتتابع من حيث الخزير من الوحدات السكنيه وهي على الترتيب مدن هيت ، القائم ، حديثه ، الحبانيه، العامريه، الرطبه، عنه، بروانه، راوه ، كبيسه ، العبيدي ، ففي الوقت الذي بلغ فيه الخزير السكني (٦٣٤٧) وحده في مدينه هيت لعام (٢٠٢٠م) و(٤٧٦١) لعام (٢٠٣٠) فإنه لم يتجاوز (٩١٢) وحده ، (٦٨٤) وحده في مدينه العبيدي للعامين المذكورين على التوالي .
الفائض والعجز في الوحدات السكنيه:

لقد كان احد الاهداف الرئيسة لهذا البحث تبيان الافاق المستقبلية للاسكان الحضري في محافظه الانبار وصولا إلى تحديد مقدار العجز الاسكاني في كل من عام (٢٠٢٠م) وعام (٢٠٣٠م) وبعد ان تم تحديد الحاجة الاسكانية الحضريه في عموم مدن محافظه الانبار للعامين اعلاه ، اضافة الى تحديد الخزير الصالح من الوحدات السكنيه القائمة في عام (٢٠٢٠م) ، صار من الممكن بعده تحديد مقدار العجز من الوحدات السكنيه من خلال كون : العجز الاسكاني = الحاجة الاسكانية - الخزير الاسكاني

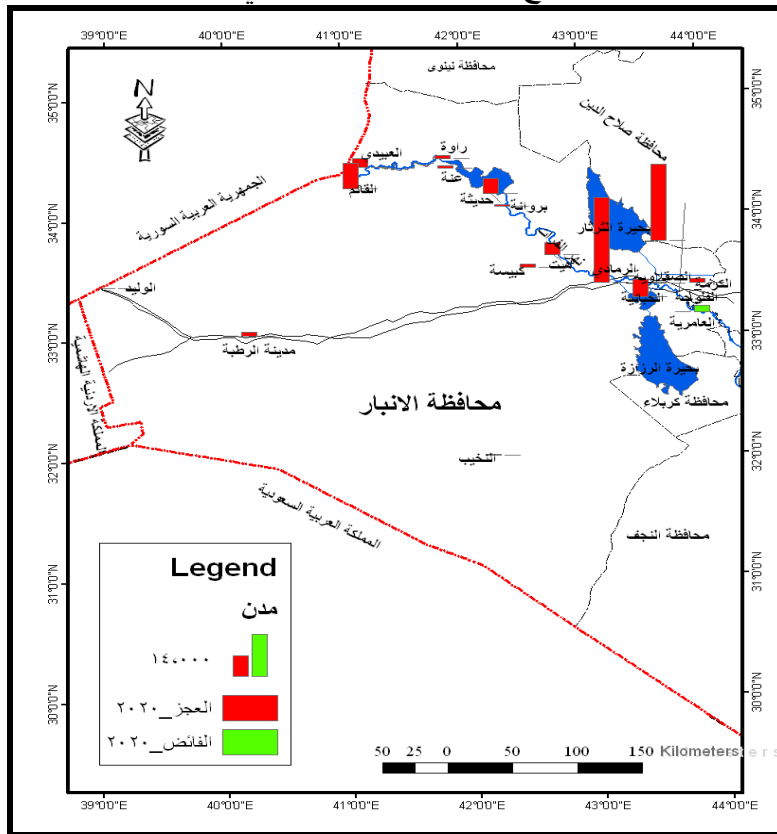
والذي هو مبين في الجدول الملحق (٢) والخريطين (٣ & ٤) إذ يتضح منها الاتي :
أ- ان هناك فائض من الوحدات السكنيه في مدينه العامريه فقط من بين جميع مدن محافظه الانبار للعامين المذكورين على التوالي ، ويعزى ذلك الى قيام الدوله ببناء مجمع سكني ضخم (ألفارس) فيها لغرض اسكان العاملين في المنشآت الصناعيه المتركزه في ناحيه العامريه قبل تدميرها من قبل قوات الاحتلال الامريكي في عام (٢٠٠٣م) ومابعده . الامر الذي جعل من سكان مدينه الفلوجه خاصه وسكان بعض مناطق المحافظه والعراق يتخذونه سكنا لهم ، لتدني ايجار الوحدة السكنيه أو انخفاض سعر بيعها .

ب - تتصدر مدينتا الرمادي والفلوجه بقيه مدن المحافظه من حيث مقدار العجز الاسكاني في كل من عام (٢٠٢٠) و(٢٠٣٠م) إذ وصل مقدار العجز فيهما الى ٢/٣ أي ثلثي العجز ونسبة (٦٣%) و(٦٠%) في عموم مدن المحافظه للعامين المذكورين على التوالي .

ج - جاءت مدن الوليد ، النخيب ، الصقلاويه وبروانه بالمرتبه الاخيره من حيث حجم العجز الاسكاني بالتتابع لعامي (٢٠٢٠) و(٢٠٣٠م).

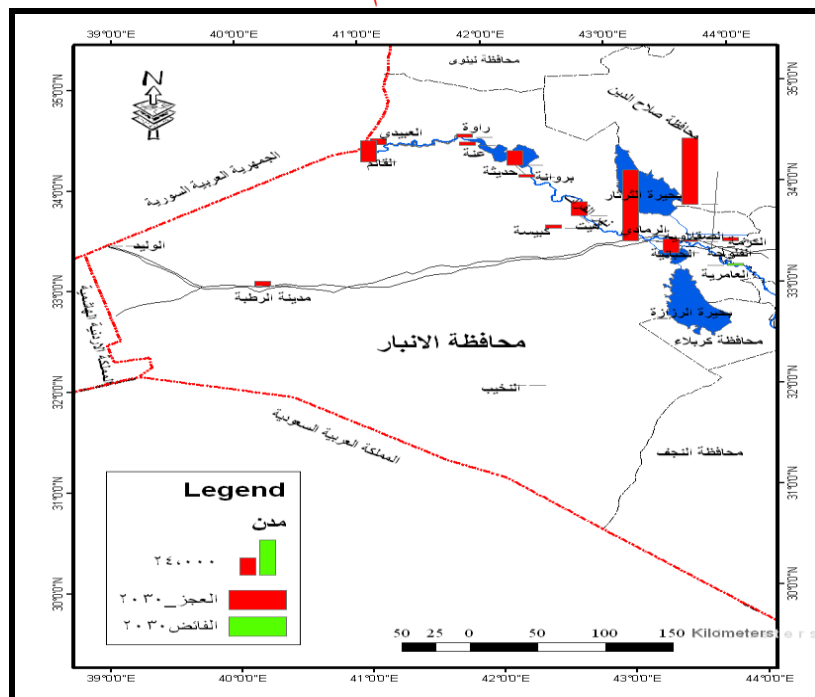
د - تقع باقي مدن المحافظه بين ماجاء في (ب و ت) اعلاه .

خريطة (٣) أ لفائض والعجز المتوقع من الوحدات السكنية في مدن محافظة الانبار لعام



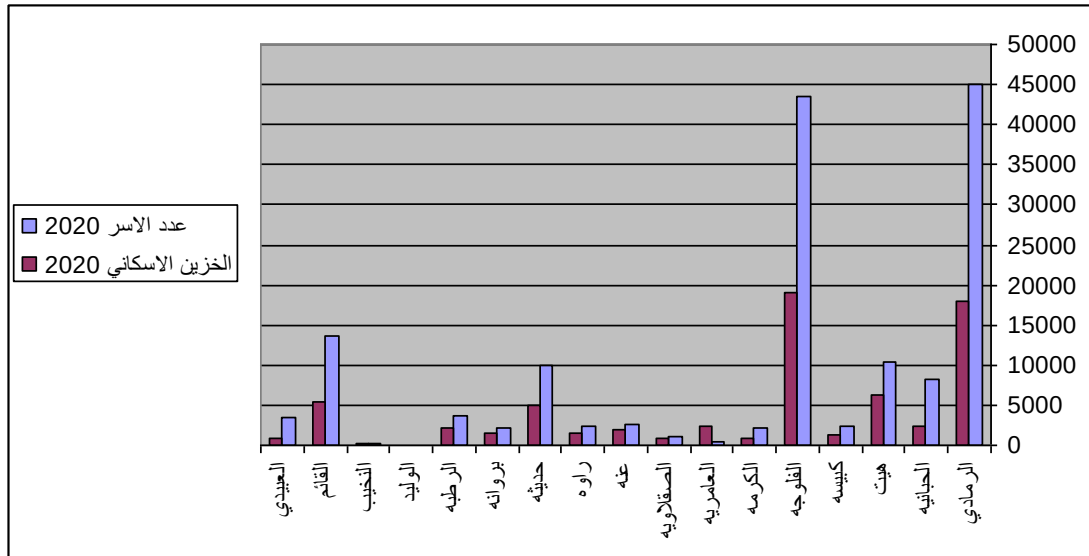
٢٠٢٠م
المصدر : عمل الباحث اعتمادا بيانات جدول ملحق (٢)

خريطة (٤) الفائض والعجز المتوقع من الوحدات السكنية في مدن محافظة الانبار لعام
٢٠٣٠م



المصدر : عمل الباحث اعتمادا بيانات جدول ملحق (٢)

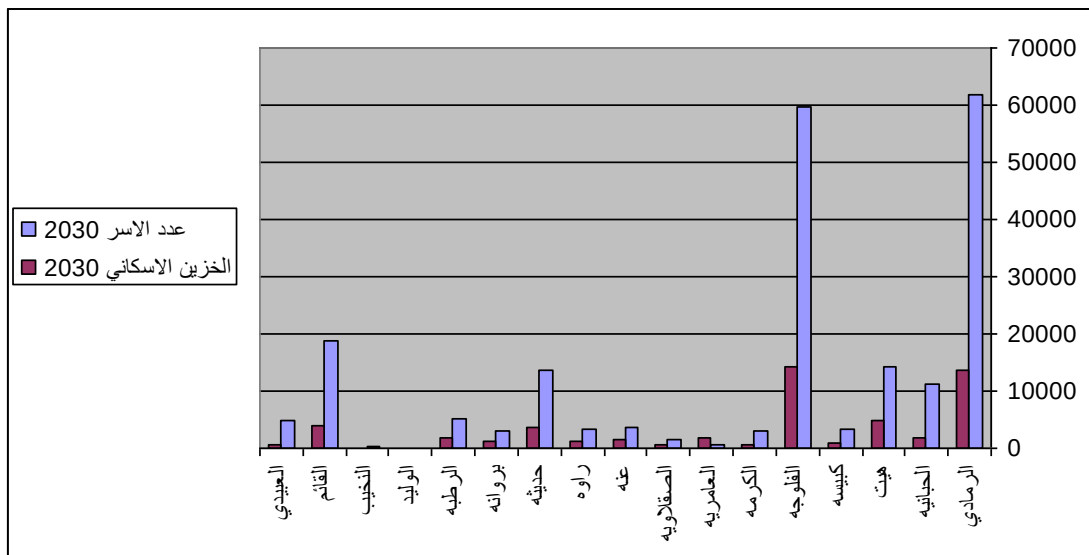
شكل (١) عدد الأسر (أسرة) والخزين الإسكاني (وحدة سكنية) في مدن محافظة الانبار لعام ٢٠٢٠ م



المصدر : عمل الباحث اعتمادا على بيانات جدول ملحق (٢)

شكل (٢)

عدد الأسر (أسرة) والخزين الإسكاني (وحدة سكنية) في مدن محافظة الانبار لعام ٢٠٣٠ م



المصدر : عمل الباحث اعتمادا على بيانات جدول ملحق (٢)

ثانيا : الجانب النوعي (خصائص الوحدة السكنية) :-

بعد ان تم تناول الجانب الكمي للاسكان الحضري وبعد التوصل الى تحديد الحاجة والعجز منه لعامي (٢٠٢٠) & (٢٠٣٠م) وعلى مستوى مدن محافظة الانبار ، فإنه سيتم تبيان الخصائص النوعية للوحدات السكنية باعتبار هذه الخصائص تمثل مؤشرا مهما للكفاءة الاسكانية لتلك

الوحدات التي ستشيد كي تصبح درجة الرضا بها مقبولة الى حد ما من قبل شاغليها ، وعلى النحو الاتي:-

١- ملكية الوحدة السكنية :

يفضل ان تكون الوحدة السكنية ملكا لصاحبها ، سواء بناها بإمكانياته المادية الشخصية ام بالاقتراض ام بالهبة ، ثم يكون حائزا لها الى حين تسديد ثمنها ، وأخيرا يأتي الاستئجار الذي يجب ان ينحصر قدر المستطاع في اضييق الحدود .

٢- خدمات الوحدة السكنية والحي السكني :

يجب ان تتوفر الخدمات للسكن بصورة كاملة من ماء وكهرباء وهاتف وهواء نقياً غير ملوثا وعلى مدار اليوم ، كما يجب ان تتوفر في الحي السكني خارج الوحدة السكنية الخدمات التكميلية من فضاءات وحدائق وملاعب للأطفال وشبكة اتصالات وأسواق وشوارع ومواقف للسيارات وصلالات اجتماعات ومناسبات وخدمات البنى التحتية والمجتمعية الاخرى .

٣- عدد غرف النوم :

يفترض ان تراعى مسألة توفر غرف النوم بالعدد المناسب في الوحدة السكنية تبعا لدورة حياة الاسره ، وكذلك الحال فيما يخص اجمالي عدد الغرف فيها بحيث تكون:

- غرفة نوم واحدة للمتزوجين حديثا

- غرفتا نوم اثنتين عند ولادة الطفل الاول والطفل الثاني

- ثلاث غرف نوم عند ولادة الطفل الثالث والطفل والرابع .

- أربع غرف نوم في حالة العائلة الممتدة .

- اضافة الى الاستقبال والمطبخ والمخزن وغرفة الطعام والصحيات وغيرها .

٤- مساحة الوحدة السكنية:

يفضل ان تكون مساحة الوحدة لسكنية على النحو الاتي :

- ٧٢م^٢ للوحدة التي تضم غرفة نوم واحدة.

- ١٠٨ م^٢ للوحدة التي تضم غرفتين للنوم.

- ١٤٤ م^٢ للوحدة التي تضم ثلاث غرف للنوم .

- ١٨٠ م^٢ للوحدة التي تضم اربع غرف للنوم .

٥-مساحة الوحدة السكنية مع الفضاء الخارجي الخاص بها فتكون :

- ١٠٨ م^٢ لوحدة سكنية تضم غرفة واحدة .

- ٢٠٠ م^٢ = = = غرفتين الى ثلاث غرف نوم .

- ٣٠٠ م^٢ = = = اربع غرف نوم فأكثر .

٦- اعتماد معيار (٢١٠٠م^٢) كحصة للشخص الواحد عند تخطيط الحي السكني ^(١٥) .

٧- مراعاة سهولة الوصول الى اماكن العمل او التسوق او الخدمات الصحية او التعليمية او غيرها لتقليل مقدار الكلفة والجهد والوقت المبذول الى ادنى حد ممكن لشاغلي الوحدات السكنية .

٨- مراعاة الطرز المعمارية عند تصميم العمارات والوحدات السكنية ، بما يتلائم والظروف البيئية والتطور الحاصل في الاسكان .

٩- مراعاة مواصفات مواد البناء عند التشييد وبإشراف هندسي .

١٠- ان كل ماذكر انفا وحساباته قائم على التوسع الرأسي في توفير الوحدات السكنية (عمارات متعددة الطوابق) ، بحيث يمنع التوسع الافقي (دور منفردة) من اجل الحفاظ على الارض وبخاصة الزراعية منها لضمان تجهيزها للمدينة بالغذاء ، فضلا عن الاقتصاد في كلف تقديم الخدمات وإختصارا للجهود وتسريعا لحل ازمة السكن الحالية ومواكبتها مستقبلا .

١١-وأخيرا فإن الدور السكنية لا تقتصر وظيفتها على ايواء سكانها فحسب ، وإنما يجب ان تلائم اذواقهم وتتنغم مع تطورهم الحضاري وسموهم الانساني من خلال شكلها الخارجي وما يحيط به ومن داخلها وما تضمه جدرانها .

الاستنتاجات:

- ١- توصل البحث بالتحليل والارقام صحة الفرضية التي مفادها (هناك حالة اللاتوازن من بين الحاجة الى الوحدات السكنية والمتوفر منها مكانا وزمانا وكما ونوعا في مدن محافظة الانبار).
- ٢- توصلت الدراسة الى ان الحاجة الى الوحدات السكنية الحضرية للعام (٢٠٢٠) ستبلغ (١٥١٦٢٤) وحدة تزداد الى (٢٠٧٩٣٥) وحدة في عام (٢٠٣٠) وان الخزين السكني من الوحدات السكنية القائمة سيكون (٦٩٨٠٦) وحدة عام (٢٠٢٠) ويتناقص الى (٥٢٣٦٦) وحدة في عام (٢٠٣٠)، الامر الذي سيترتب عليه عجز اسكاني مقداره (٨١٨١٨) وحدة في عام (٢٠٢٠)، يزداد الى (١٥٥٥٦٩) وحدة في عام (٢٠٣٠).
- ٣- جاءت مدينة الرمادي اولا والفلوجة ثانيا من حيث مقدار ماتعانيه من عجز في عام (٢٠٢٠) و(٢٠٣٠)، بينما احتلت مدينة الوليد اولا والنخيب ثانيا المراتب الادنى فيما تعانيه من عجز، في حين جاءت المدن الاخرى بين المجموعتين .
- ٤- ان مايزيد على ٣٠% من الوحدات السكنية الحضرية في عموم مدن المحافظة لاتعكس خصائصها حالة الرضا عنها من قبل شاغليها بسبب ابتعاد تلك الخصائص عن معايير الاسكان الدولية منها والوطنية .

التوصيات:

- ١- تحريم التوسع الافقي في بناء الوحدات السكنية (الدور المنفردة) واعتماد الصيغة البديلة وهي التوسع الراسي (العمارات متعددة الطوابق) من اجل الحفاظ على الارض وبخاصة الزراعية منها وتقليل الوقت والجهد والكلفة على الساكنين والدولة معا .
- ٢- اعتماد معايير الاسكان الدولية والوطنية عند التخطيط لبناء الوحدات السكنية والاحياء السكنية سواء كان ذلك في المدن القائمة او المستحدثة لمواكبة النمو السكاني .
- ٣- مراعاة التشابه الوظيفي عند بناء الاحياء السكنية .
- ٤- خلق فرص مناسبة لتدفق راس المال وجذب المستثمرين سواء كانوا افرادا وشركات ام دولا لبناء وحدات سكنية من خلال تهيئة الظروف المناسبة لذلك .
- ٥- الالتزام بالتصميم الاساس لكل مدن المحافظة وعدم السماح بالتعديل فيه الا عند الضرورة القصوى تملئها المصلحة العامة العليا وباجراءات معقدة وليست اهواء شخصية .

المصادر والهوامش حسب تسلسل ورودها في البحث :

- (١) لطيف هاشم كزار الطائي، التوزيع السكاني والسياسة السكانية في العراق ، اطروحة دكتوراه (غ. م) جامعة بغداد ، كلية الاداب ، ١٩٩٦ م، ص٢٢٦ .
- (*) كل مركز محافظه او مركز قضاء او مركز ناحيه ضمن حدود البلديه يعد مدينه وخارجها ريف بموجب التصنيف الاداري المعتمد في العراق .
- (**) ترتب القيم تنازليا من الاعلى الى الاقل ثم تقسم بواسطة الوسيط الى مجموعتين وكل مجموعه تقسم بواسطة الربع الى مجموعتين ، فتصبح القيم في هذه الحالة مقسمة الى اربع فئات .
- (٢) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعدادات السكانية للاعوام ١٩٨٧ م، ١٩٩٧ م، الحصر السكاني للسكان والمساكن والاسر لعام ٢٠١٠ م.
- (٣) حسابات الباحث على اساس : عدد الاسر × معدل حجم الاسره في تلك الاعوام .
- (٤) حسابات الباحث على اساس: عدد الاسر المؤجره × معدل حجم الاسره .
- (٥) محمد خليفه الدليمي ، محمد دلف الدليمي ، التغير في حالة المسكن الريفي في محافظة الانبار ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد / ٢٧ ، بغداد، ١٩٩٣ م، ص٤٦ .

- (٦) مهدي محسن اسماعيل العلق ، بناء نماذج دورة الحياة ، دراسة احصائية مقارنة مع تطبيق على العائلة العراقية ، اطروحة دكتوراه (غ م) جامعة بغداد ، كلية الاداب ، ١٩٩٩م ، ص ٢
- (٧) سهاد اسماعيل عبد الله ، تحليل العوامل المؤثرة في اختيار الوحدة السكنية ، ضمن مراحل دورة حياة الاسرة في اجزاء مختاره من مدينة بغداد ، رسالة ماجستير (غ م) جامعة بغداد ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، ١٩٩٠م ، ص ٢٥ .
- (٨) يونس حمادي علي ، مبادئ علم الديموغرافيه ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٨٥م ، ص ٣٦١ .
- (٩) وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية السنويه ، ٢٠٠٧م ص ٤١٧ .
- (١٠) امانة بغداد ، مخطط التنمية الحضريه لمدينة بغداد لغاية عام ٢٠١٥م ، المرحلة الثانية ، التقرير النهائي ص ٦ .
- (١١) الجهاز المركزي للتنمية والاقتصاد ، جمهورية مصر العربيه ، جدول رقم (٢-٦) ، ٢٠٠٦م .
- (١٢) المكتب المركزي للاحصاء ، الجمهورية العربية السورية ، ٢٠١٠م ، الموقع الرسمي على شبكة الانترنت
- (١٣) حميد عليوي المحلاوي ، التجديد الحضري لمدينة الرمادي المركز القديم ، رسالة ماجستير (غ م) كلية الاداب ، الجامعة الحره في هولندا ، فرع الانبار ، ٢٠١٠م ص ٦٨ .
- (١٤) ينظر : آ- خليل ابراهيم حمد الفلاح ، ستراتيجية مواكبة النمو السكاني في محافظة الانبار ، الاسكان انموذجا ، رسالة ماجستير (غ م) ، الاكاديمية العليا للدراسات العلمية والانسانية ، بغداد ٢٠١١م ، ص ١٠٨ .
- ب- محمد دلف احمد الدليمي ، الاسس النظرية والتطبيقية لتقدير الحاجة والعجز ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية والاقتصادية ، العدد الثاني ، ٢٠٠٢م ، ص ٨٠ .
- (١٥) خلف حسين علي الدليمي ، التخطيط الحضري اسس ومفاهيم ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٢م ، ص ١٤٢ .

جدول ملحق (٣)

توزيع الوحدات السكنية حسب امتلاك الأسر لها في مدن محافظة الانبار لعامي ١٩٨٧ - ١٩٩٧م

الاعوام المدينة	١٩٨٧م	١٩٩٧م	ملكية الوحدات السكنية		ملكية الوحدات السكنية		ت
المدينة	الاسر التي تمتلك مسكن	الاسر التي لا تمتلك مسكن	المجموع	الاسر التي لا تمتلك مسكن (ايجار او غيره)	الاسر التي لا تمتلك مسكن (ايجار او غيره)	المجموع	
١ الرمادي	٩٨٢٩	٤٥٦٩	١٤٣٩٨	١٣٢٧٠	٧٢٥٩	٢٠٥٢٩	
٢ الحبانیه	١٨٣٩	٨١٦	٢٦٥٥	٢٤١٠	٨٦٥	٣٢٧٥	
٣ هيت	٢٤٩٤	٦٩٨	٣١٩٢	٣٥٨١	٨٤٩	٤٤٣٠	
٤ كبيسه	٥٧٠	٥٦٥	١١٣٥	٧١١	٤٤٥	١١٥٦	
٥ الفلوجه	٨٦١٦	٣٤١٩	١٢٠٣٥	١٣٨١٧	٣٨٦٦	١٧٦٨٣	
٦ الكرمة	٥٤٩	١٧٣	٧٢٢	٧٤٥	٣٠٩	١٠٥٤	
٧ العامريه	١٧	٨٨	١٠٥	١٠٦	٧٠	١٧٦	
٨ الصقلاويه	١٩٤	٨٩	٢٨٣	٣٧٠	١٠٠	٤٧٠	
٩ عنه	١٠١٤	٤١٩	١٤٣٣	١٠٤٥	٣٥٠	١٣٩٥	
١٠ راوه	٦٨٨	٢٠٦	٨٩٤	٨٤٢	٢٠٦	١٠٤٨	
١١ حديثه	٢٣٨٧	١٤٥٨	٣٨٤٥	٢٩٤٦	١٥٢٥	٤٤٧١	
١٢ بروانه	٦٨١	١٣٤	٨١٥	٧٤٠	١٤٨	٨٨٨	
١٣ الرطبه	٧٢١	٥٠٩	١٢٣٠	١٢٧٦	٧٠٧	١٩٨٣	
١٤ الوليد	صفر	صفر	صفر	١	٢٥	٢٦	
١٥ النخب	٢٧	٦	٣٣	٢٨	١٣	٤١	
١٦ الفائم	٢٤١٥	٦٥٦	٣٠٧١	٣٧٧٨	١١٠٤	٤٨٨٢	

١٧	العبيدي	٧٤	٢٨٧	٣٦١	٢٢٨	١٣٤٩	١٥٧٧
	المجموع	٣٢١١٥	١٤٠٩٢	٤٦٢٠٧	٤٥٨٩٤	١٩١٩٠	٦٥٠٨٤

المصدر : عمل الباحث اعتمادا على التعدادات السكانية لعامي ١٩٨٧ جدول ٢ ص ٤ & ١٩٩٧ م جدول ٢ ح
ص ٣

توزيع الوحدات السكنية حسب مادة البناء ونوعها في حضر محافظة الأنبار للأعوام
١٩٨٧، ١٩٩٧، ٢٠١٠ م

السنوات	نوع مادة بناء الوحدة السكنية	١٩٨٧ مجموع الوحدات السكنية	١٩٩٧ مجموع الوحدات السكنية	٢٠١٠ مجموع الوحدات السكنية
دار	٤٠٤٠٢	٥٥٥٧٢	٨٤٦٧٠	
شقة	١٩٦٣	١٦٩٨	٢٥٧٦	
دار طين	١٧٢	٢٣٩٩	٣٥٨٩	
صريفة أو كوخ	١٥	٢٠	٤٠	
خيمة أو بيت شعر	٢٢	٢١	٤٠	
كرفان	٤٠٩	٣٩١	٥٥٢	
أخرى	١٠٠	١٦١	٢٧٦	
غير مبين	٦٧٢	١٧٦	٢٩٠	
المجموع	٤٣٧٥٥	٦٠٤٣٨	٩٢٠٣٣	

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على نتائج التعدادات ١٩٨٧ جدول ٤ ح ص ١٦، ١٩٩٧
جدول ٤ ح ص ١١، ٢٠١٠ م (غير منشوره).

جدول ملحق (٥) توزيع الوحدات السكنية حسب عدد غرف النوم في الوحدة السكنية لحضر محافظة الانبار
للاعوام ١٩٨٧، ١٩٩٧، ٢٠١٠ م

غرف النوم	١٩٨٧ م		١٩٩٧ م		٢٠١٠ م	
	مجموع الوحدات السكنية وحدة	مجموع غرف النوم غرفة	مجموع الوحدات السكنية وحدة	مجموع غرف النوم غرفة	مجموع الوحدات السكنية وحدة	مجموع غرف النوم غرفة
غرفة واحدة	٨٢٦٧	٨٤٦٧	٧٩٤٠	٧٩٤٠	١٢٠٦٤	١٢٠٦٤
غرفتان	١٧١٤٩	٣٤٢٩٨	٢١٧٦٥	٢١٧٦٥	٦٨٥٠٤	٦٨٥٠٤
٣ غرف	١٠١٤١	٣٠٤٢٨	١٣٩٥٩	١٣٩٥٩	٦٣٨٠١	٦٣٨٠١
٤ غرف	٥٥٦٦	٢٢٢٦٤	٩٥٠٣	٩٥٠٣	٥٤٧١٢	٥٤٧١٢
٥ غرف	١٧٨٦	٨٩٣٠	٣٥٣٣	٣٥٣٣	٢٦٩٣٥	٢٦٩٣٥
٦ غرف	٥٣٢	٣١٩٢	١٩٦٣	١٩٦٣	١٧٠٢٨	١٧٠٢٨
٧ غرف	١٥٢	١٠٦٤	٨٠٥	٨٠٥	٨١٦٢	٨١٦٢
٨ غرف	٧١	٥٦٨	٤٩٩	٤٩٩	٥٧٦٠	٥٧٦٠
٩ غرف	١٧	١٥٣	١٩١	١٩١	٢٣٩٤	٢٣٩٤
١٠ غرف	٧٤	٧٤٠	-----	-----	٣٦٨٠	٣٦٨٠
المجموع	٤٣٧٥٥	١٠٩٨٩٤	٦٠٤٣٨	٦٠٤٣٨	٩٢٠٣٣	٢٦٣٠٤٠

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على نتائج التعدادات ١٩٨٧، ١٩٩٧، ٢٠١٠ م (غير منشوره).
ص ٥٦، ٢٠١٠ م (غير منشوره).

جدول ملحق (٦) توزيع الوحدات السكنية حسب عدد الغرف الكلية في الوحدة السكنية لحضر محافظة الانبار
للاعوام ١٩٨٧ & ١٩٩٧ & ٢٠١٠ م

الاعوام	١٩٨٧ م		١٩٩٧ م		٢٠١٠ م	
	مجموع الوحدات السكنية	مجموع الغرف الكلية	مجموع الوحدات السكنية	مجموع الغرف الكلية	مجموع الوحدات السكنية	مجموع الغرف الكلية
غرفة واحدة	٣٠٥	٣٠٥	١٧١	١٧١	٢٧٦	٢٧٦
غرفتان	٢٧١٤	٥٤٢٨	٢٨٠٣	٢٨٠٣	٨٦٨٦	٨٦٨٦
٣ غرف	٦٦٩٤	٢٠٠٨٢	٩٦٨٥	٩٦٨٥	٤٤٣٢٥	٤٤٣٢٥
٤ غرف	١٠٢٠٤	٤٠٨١٦	١٥٤٢٣	١٥٤٢٣	٩٣٩١٢	٩٣٩١٢
٥ غرف	٩٧٧٦	٤٨٨٨٠	١٥١٩٠	١٥١٩٠	١١٥٠٩٠	١١٥٠٩٠
٦ غرف	٦١٤٣	٣٦٨٥٨	٨٦٢٦	٨٦٢٦	٧٨٤٠٨	٧٨٤٠٨
٧ غرف	٤١٦٢	٢٩١٣٤	٥٠٩١	٥٠٩١	٥٤٧٦١	٥٤٧٦١
٨ غرف	١٦٦٧	١٣٣٣٦	٢٠٣٧	٢٠٣٧	٢٥٠٣٢	٢٥٠٣٢
٩ غرف	٨١٣	٧٣١٧	٨٠٦	٨٠٦	١٠٧٦٤	١٠٧٦٤
١٠ فاكث	١٢٣٢	١٢٣٢٠	٦٠١	٦٠١	٩٢٠	٩٢٠
غير مبين	-----	-----	٥	٥	٧	-----
المجموع	٤٣٧٥٥	٢١٤٥٢١	٦٩٤٣٨	٦٩٤٣٨	٩٢٠٣٣	٤٤٠٤٥٤

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على نتائج التعدادات السكانية ١٩٨٧، ١٩٩٧، ٢٠١٠ م (غير منشوره).
ص ٥٠، ٢٠١٠ م (غير منشوره).

جدول ملحق (٧)
توزيع الوحدات السكنية حسب تجهيز خدمات الماء والكهرباء في حضر محافظة الانبار للاعوام
١٩٨٧ & ١٩٩٧ & ٢٠١٠ م

السنوات	نوع وحالة التجهيز	مجموع الوحدات السكنية	مجموع الوحدات السكنية	مجموع الوحدات السكنية
١٩٨٧ م	اسالة ماء	٤١٠٩٦	٥٧٩١٢	٨٨٣٢٦
	حنفية عامة	١١٤١	١٤٦٦	٢١٠١
	سواقي وانهار	٥١٥	٢٠٦	٣١٢
	بئر ارتوازي	٣٤	١٢٤	١٩٢
	اخرى	٩٩٦	٧٣٠	١١٠٢
المجموع		٤٣٧٥٥	٦٠٤٣٨	٩٢٠٣٣
١٩٩٧ م	مجهز	٤٣٠٤٣	٦٠٠٨٤	٩١٤٨٠
	غير مجهز	٦٧٤	٣٥٤	٥٥٣
المجموع		٤٣٧٥٥	٦٠٤٣٨	٩٢٠٣٣

المصدر: الباحث بالاعتماد على نتائج التعدادات ١٩٨٧ - جدول ١١ ح ص ٤٦، ١٩٩٧ - جدول ١٢ ح ص ٤٥-٤٦، ٢٠١٠ م (غير منشوره).